المشكلة الاقتصادية

تمهيد:

يختص علم الاقتصاد بعدة مسائل حيوية تهم أي فرد لحاجاته الإنسانية المختلفة وإشباع رغباته، ومن أبرز الظواهر التي يتناولها علم الاقتصاد قضية "المشكلة الاقتصادية"، فما طبيعتها؟ وماهي أسباب حدوثها؟ وماهي نظرة مختلف الأنظمة الاقتصادية للمشكلة الاقتصادية والحلول المقترحة لعلاجها؟.

1. تعريف المشكلة الاقتصادية:

يقصد بالمشكلة الاقتصادية الندرة النسبية في الموارد الاقتصادية، وكثرة وتنوع وتعدد حاجات الإنسان المراد إشباعها، أي أن الموارد محدودة، والحاجات متعددة، حيث تصبح المسألة هي كيفية توزيع الموارد على الحاجات للحصول على أقصى إشباع ممكن،

والمشكلة الاقتصادية تواجه الفرد والتي تتعلق أساسا بمحدودية الدخل وكثرة الحاجات مما يجعل المستهلك يضحي بحاجات عندما يختار إشباع حاجة معينة، وأيضا تواجه الجماعة وتتعلق بمحدودية الموارد أيضا وكثرة الحاجات أي على المجتمع أو الاقتصاد القومي أن يختار أو يضحي بأشياء مقابل إشباع حاجات معينة، بحيث توزيع السلع والخدمات المنتجة بأفضل طريقة على أفراد المجتمع بحيث تحقق أقصى إشباع ممكن.

وتبرز المشكلة الاقتصادية نظرا لعدم كفاية الموارد الاقتصادية لتلبية جميع الحاجات الإنسانية لدرجة الإشباع وللإنسان متطلبات متعددة من مأكل ومشرب وملبس ومسكن...إلخ، ومن المتطلبات والإمكانيات ماهو ضروري وهناك ما هو فرعي.

وعليه فالمشكلة القائمة هي نتاج عدم إمكانية الموارد الاقتصادية المحدودة والمتناقصة عادة أو المتزايدة من تلبية كافة الاحتياجات المتزايدة وفق قانون تزايد الحاجات، ولا تظهر المشكلة الاقتصادية بشكل كبير في البلدان المتقدمة صناعيا أو في البلدان الخليجية ذات الدخل المرتفع، في حين تبدو المشكلة ظاهرة بشكل واضح لدى غالبية السكان في البلدان القليلة الدخل أو المكتظة بالسكان الراغبين بالاستهلاك رغم توفر الإمكانيات لديهم وكافة الموارد متاحة، وهنا تظهر مشكلة ارتفاع الأسعار نتيجة إنخفاض العرض عن الطلب للمنتجات المحلية رغم توفر العرض من المستوردات وكذلك كثرة الحاجة لها ولكن ارتفاع الأسعار بسبب ارتفاع تكلفة المستوردات.

2. طبيعة المشكلة الاقتصادية:

تتميز طبيعة المشكلة الاقتصادية منذ أن خلق الإنسان على وجه الأرض بأن له رغبات متنوعة ومتعددة ومتجددة يتوق إلى إشباعها، فمهما حقق منها ماهو إلا قليل جدا، وذلك نظرا لإمكانياته وموارده النادرة والمحدودة، وهذه هي المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد حلها بشتى الطرق.

إن للمشكلة الاقتصادية ركنان أساسيان نأتي لتوضيح ذلك في النقاط التالية:

1.2.الندرة النسبية للموارد:

تعتبر الندرة الخاصية المميزة للمشكلة الاقتصادية،فلولا الندرة في الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع الرغبات الإنسانية المختلفة لما نشأت أية مشكلة على الإطلاق، والندرة التي تعنيها هنا هي الندرة النسبية وليس الندرة المطلقة، ففي لغة الاقتصاد الندرة فكرة نسبية تعبر عن العلاقة بين الرغبات الإنسانية وكمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها، فقد يكون هناك مورد متواجد بكميات كبيرة لكنه يعتبر نادرا إذا ما قيس بالرغبات.

فالندرة هي نتيجة إما محدودية الموارد الإنتاجية كالأراضي، والمياه، والمعادن، والموارد البشرية والحيوانية وغيرها، أو نتيجة نقص المعرفة والمهارات والخبرة وبالتالي تتمثل الندرة في الموارد الإنتاجية والوقت والدخل.

والندرة هي عبارة عن العلاقة بين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها،وتظل مشكلة الندرة باقية في أي مجتمع سواء الذي يتكون من فرد واحد، أو المجتمعات البدائية المتأخرة.

وإن من أهم أسباب مشكلة الندرة نذكر:

- عدم استغلال موارد المجتمع أو سوء استغلالها؛
- قابلية بعض الموارد للنفاذ والنضوب كالنفط مثلا؛
- زيادة عدد السكان (النمو الديمغرافي) يقابله زيادة الرغبات؛

2.2. كثرة الحاجات الإنسانية وتعددها وتطورها وتزايدها:

منذ بدء الخليقة وللإنسان مجموعة من الحاجات التي يرغب في إشباعها، وكلما أشبع حاجة تولدت لديه حاجة أخرى بحاجة إلى إشباعها، وتعرف الحاجة الإنسانية على أنها الرغبة التي يسعى الإنسان إلى إشباعها، تقسم هذه الحاجات إلى نوعين:

- الحاجات الأولية "الأساسية": وهي مجموع الرغبات الإنسانية التي لا تحتمل التأجيل في إشباعها، فهي ضرورية لبقاء الإنسان على قيد الحياة كحاجته إلى الغذاء والماء والمسكن...إلخ؛
- الحاجات الثانوية "الكمالية": وهي مجموع الرغبات الإنسانية التي تحتمل التأجيل في إشباعها على إعتبار أنها لا ترتبط بأن يكون الإنسان أو لا يكون على قيد الحياة.

وبالتالي تتمثل المشكلة الاقتصادية أساسا في الندرة (ندرة الموارد) وزيادة الرغبات (الحاجة)، وهذا ما يجعل الإنسان أمام حل الاختيار.

فإذا كانت "الندرة" و"تعدد الحاجات" هو الذي يعلل وجود المشكلة أصلا من أساسها، فهناك كذلك"الاختيار" الذي يصبغ هذه المشكلة بالصبغة الاقتصادية ويميزها عن غيرها من المشاكل.

3.2. الاختيار:

الاختيار هو العملية التي يقوم بها الشخص عن طريق الاقتناء بين البدائل المحدودة ما ينجم عن هذا الاختيار التضحية بمقدار من السلعة للحصول على قدر معين من سلعة أخرى، ويكون الاختيار عن طريق تكوين "سلم جماعي للتفضيل" حيث ترتب فيه الحاجيات حسب أولوياتها، حيث أن الموارد النادرة تقوم بإشباع الحاجات الملحة التي تأخذ مكان أعلى في سلم تفضيلها أيضا.

ففي حالة الاختيار فالقيمة لا تحدد بكميات السلع بل بمقدار الإشباع الذي تحصل عليه من استهلاكها، أي أننا في الحقيقة نقوم بتقييم السلعة بمقدار الإشباع الذي تحصل عليه من استهلاكها، وبالتأكيد يكون المقدار الذي تمتلكه من سلعة ما أثر كبير على رغبتنا في الحصول على المزيد منها، والمبدأ في هذه الحالة يعرف بتناقص المنفعة الحدية".

3.أسباب المشكلة الاقتصادية:

استخلاصا من تعريف المشكلة الاقتصادية التي تقوم على الندرة النسبية في الموارد ويقابلها حاجات متعددة، وبالتالي تتلخص أسبابها في عنصرين وهما:

1.3. الحاجة الاقتصادية:

تتمثل الحاجة الاقتصادية في تلك الرغبة التي تهم الإنسان، وهي الركن الأساسي للنشاط الاقتصادي فلا إنتاج أو استهلاك دون توفر عنصر الحاجة إلى تلك السلع؛

وتتميز الحاجة الاقتصادية بخصائص نذكرها:

- **قابليتها للإشباع:** إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق،وعليه فكلما استرسل في الإشباع قلت حدة الألم ويعبر عنه في الاقتصاد بتناقص المنفعة الحدية؛
- **لانهائية الحاجات:** إن حاجات الإنسان التي يسعى لإشباعها اليوم ليست هي كالتالي كانت بالأمس، وهذا ما يحكمه ظروف الزمان والمكان.

2.3. الموارد الاقتصادية:

تعرف الموارد الاقتصادية على أنها عوامل الإنتاج، وعموما يمكن القول أن عوامل الإنتاج التي يمتلكها الفرد أو الجماعة تتمثل في الموارد الطبيعية، والعمل البشري، ورأس المال، والتنظيم.

ومن جهته تنقسم الموارد الاقتصادية إلى ثلاث أنواع هي:

- **موارد طبيعية:**فالإنسان في هذه الحالة ليس له دخل بوجودها، وإنما هي هبة من الرب مثل المعادن في باطن الأرض، والأراضي الخصبة، والشلالات، والبحار، والأشجار، والبترول...إلخ؛

فهناك دول غنية بهذه الموارد الطبيعية كدول مجلس التعاون الخليجي التي تمتلك النفط، والسودان واليمن الغنية بالأراضي الزراعية، بالإضافية إلى الجزائر لكنها فقيرة لعدم القدرة في استغلالها أحسن وجه.

- **موارد بشرية:** وهي عبارة عن الطاقات الذهنية والجسدية وخصوصا اليد العاملة.
- **موارد اقتصادية:** وهذا ناتج عن التفاعل بين الموارد البشرية والطبيعية مثل إنتاج الآلات والمعدات اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية وغيرها من الموارد الاقتصادية.

4. عناصر المشكلة الاقتصادية:

تقوم المشكلة الاقتصادية على ثلاث عناصر أساسية وهي: ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟ وفيمايلي نأتي لتوضيحها:

1.4. ماذا ننتج؟

ويقصد به التعرف على رغبات وتفضيلات أفراد المجتمع وتحديدها تحديدها نوعيا، بمعنى ماهي السلع والخدمات المراد إنتاجها، وكميا ماهي كمية كل نوع، ثم يتعين ضرورة القيام بعملية موازنة نفعية حرة بين الرغبات العديدة المختلفة لاختيار أهم الرغبات الممكن إنتاجها في حدود الموارد الإنتاجية المتاحة، وإذا رتبنا هذه التفضيلات حسب أهميتها النسبية فتسمى بسلم التفضيل الجماعي "Scale of scocialpreferences".

2.4. كيف ننتج؟

ويتمثل في ترجمة رغبات تفضيلات أفراد الجماعة التي تم تحديدها بطريقة أو بأخرى إلى سلع وخدمات منتجة ومتاحة، بحيث تشبع هذه الرغبات وتنطوي هذه العملية على ضرورة تنظيم الإنتاج، بمعنى حصر وتعبئة كل الموارد الإنتاجية المتاحة وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة المرغوبة، فضلا عن محاولة القيام بعملية الإنتاج في كل قطاع وفي كل وحدة إنتاجية بأقصى كفاءة ممكنة بحيث يتدنى حجم "الضياع الاقتصادي" Economicwaste للموارد الإنتاجية –النادرة أصلا-إلى أقل قدر ممكن.

3.4. لمن ننتج؟

بحيث يتعين التوصل إلى طريقة يتم بها توزيع هذا الإنتاج على مختلف الأفراد، ومن الجدير بالذكر أن عدالة توزيع الإنتاج القومي لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة بل يتناسب مع حجم مساهمة الفرد في العملية الإنتاجية.

5. المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية: أسبابها- حلولها

تختلف أسباب المشكلة الاقتصادية بين مختلف الأنظمة بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، وبين النظام المختلط والنظام الإسلامي، وبالتالي اختلاف الحلول المقترحة لعلاجها تبعا للنظرة إلى أسبابها، وفيمايلي نوضحها تفصيلا في النقاط التالية:

1.5.المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

تتعلق أسباب المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي بعنصرين أحدهما الندرة والآخر بالحاجات؛ فالندرة هنا ندرة مطلقة وتعبر عن العلاقة بين الحاجات الإنسانية وكمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها، أما الحاجيات فهي الشعور بالحرمان الذي يلح على صاحبه لإشباعه.

ويتم حل المشكلة الاقتصادية في هذا النظام من خلال ترك السوق يلعب دوره عن طريق جهاز الثمن أين يتم التوافق بينهما (الندرة والحاجة) وذلك بصورة تلقائية بفعل قوى العرض والطلب ومن هنا سمي الاقتصاد الرأسمالي بـ"اقتصاد السوق"، أي أن النظام الرأسمالي نظام يعتمد على ترك الحرية للأفراد.

2.5. المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي:

تتعلق المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي بالندرة، فالنظام الاشتراكي قائم على تساوي إشباع الرغبات لجميع أفراده،والندرة هنا ندرة نسبية والتي تعبر عن العلاقة بين الحاجيات الإنسانية وكمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها.

ويرى الاشتراكيون أن زوال المشكلة الاقتصادية مرتبط بمحو التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع عن طريق تحويل نظام التوزيع إلى نظام جماعي حيث تحل الملكية العامة محل الخاصة وتمتلك الدولة جميع وسائل الإنتاج وتديرها وتقوم بمساعدة هيئة مركزية تابعة لها بحل عناصر المشكلة بوضع الخطط الاقتصادية وتحل محل جهاز الثمن.

وبالتالي يتم حل المشكلة في هذا النظام وفق أيديولوجية تشارك المنافع وتسيير الدولة وامتلاكها لوسائل الإنتاج، أي أن الاقتصاد هنا موجه من طرف الدولة وفق نظام التخطيط المركزي.

3.5.المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي:

تتمثل أسباب المشكلة الاقتصادية في الدول العربية نتيجة عنصرين أولهما عدم استغلال الموارد وثانيهما سوء استغلالها.

ويتم حل المشكلة في هذا النظام بترك أصحاب المعارف وذوي الخبرة في تسيير الموارد الإنتاجية حل عملي، كما يتم الاستعانة بما جاء في الكتاب والسنة النبوية الشريفة بما أقره الله والرسول- صلى الله عليه وسلم-، فالمشكلة في النظام الإسلامي قائمة في الإنسان نفسه بتكاسله وخموله عن العمل الجاد والمتقن، وتعامله بالربا والمحرمات، وتحدث كنتيجة لظلم الإنسان لأخيه الإنسان.

وعلاج المشكلة الاقتصادية في النظام عن طريق إزالة الظلم في توزيع الإنتاج من خلال ضمان حد الكفاية "المستوى اللائق للمعيشة" وليس ضمان حد الكفاف "المستوى الأدنى للمعيشة"، فالذي يستطيع أن يوفر لنفسه عن طريق العمل حد الكفاية كان بها، والذي لا يستطيع يأتي دور الحاجة بعد ذلك.